عقارات الإمارات.. محفزات استثمارية متجددة

يؤكد خبراء ومتخصصون بالقطاع العقاري في الدولة أن الوحدات العقارية تحظى بفرص استثمارية كبيرة، الأمر الذي يجعلها محفزاً دائماً يدفع المستثمرين الأفراد إلى اتخاذ القرار لإبرام المزيد من صفقات الشراء بُغية تحقيق عوائد ربحية مُجدية.

تنوع

الخيارات العقارية ذات المستويات العالمية في الإمارات تشجع مختلف شرائح المستثمرين على التوجه نحو الوحدات العقارية باعتبارها فرصاً سانحة لهم بحيث لم تعد مقتصرة على المستثمرين ذوي الملاءة المالية العالية.

ضمانة

حقيقية تقدمها التشريعات القانونية القوية التي تحكم حركة القطاع العقاري المحلي إلى المستثمرين بما يخص تسلمهم لوحداتهم العقارية من مختلف المطورين العقاريين في الإمارات بحسب ما نصت عليه العقود المُبرمة.

التملك

الحر في العديد من المناطق الجديدة في الدولة أتاح للمستثمرين المزيد من الخيارات العقارية الإضافية، بما يمكنهم من التوجه دون تقييد إلى المشروعات السكنية والتجارية والصناعية في مختلف إمارات الدولة.

%50

من ثمن الوحدة العقارية يتم دفعه بعد التسليم، إضافةً إلى أن المنافسة بين المطورين العقاريين دفعتهم إلى تحمل رسوم نقل الملكية نيابة عن المشتري، وإعفائه من رسوم الخدمات للعام الأول.

%8

نسبة ارتفاع العائد على الاستثمار العقاري المحلي إلى إجمالي قيمة الوحدة العقارية منذ مطلع العام الجاري، الأمر الذي يشكل فرصة ذهبية أمام المستثمرين لدخول سوق العقارات في الدولة وتحقيق أرباح.

2016

يعتبر العام الجاري فرصة للمستثمرين العقاريين الراغبين في الاستفادة من الحدث العالمي المرتقب «إكسبو 2020» في دبي، حيث يشير الخبراء إليه لتوافقه مع المتوسط الزمني لإنجاز وتسليم المشروعات العقارية.

20 %

انخفاض تكلفة رسوم الصيانة خلال النصف الأول من العام الجاري من جراء تراجع نسب التضخم التي خفضت بدورها من كُلفة المصروفات التشغيلية لصيانة العقارات، إلى جانب تقليص ميزانية رسوم الخدمات المتحصلة.

إعداد: عبدالله عبدالكريم - غرافيك: محمد أبوعبيدة

البيان